حلمي مراد

الجدّية . . سبيلنا إلى مستقبل أفضل

عندما جلست لأكتب هذه السطور ، تزاحمت فى رأسى الخواطر : ماذا أكتب ؟ وماذا أدَع ؟

فى كلّ يوم ، بل فى كلّ لحظة ، يرى كلٌّ منا ويسمع ، فى كلّ موقع ، ما يثير الأسى ويبعث على الخجل . . ما يستوجب النقد ، والإصلاح ، بل الثورة على الأخطاء التى ما يزال يرتكبها « أفراد » فى مواقع المسئولية ، على مختلف المستويات !

أفراد لم يغيِّروا – بعدُ – ما بأنفسهم : إنْ عمداً ، أو تواكلا ، أو جرياً على سُنّة الداء المُسْتَشْرى فى بلدنا ، مع الأسف المفجع : اللامبالاة !

أفراد لم ينفعلوا بعدُ بروح ٦ أكتوبر . . أو – على أحسن الفروض – تنقصهم « الهمّة » لتطوير أنفسهم ، وأساليب تصرفاتهم ، وقراراتهم ، وتوقيعاتهم . .

فما الذى ما زلنا نفعله ببلدنا فى الواقع ؟ . . وما الذى ينبغى – و « نستطيع » – أن نفعله ، للعبور به إلى مستقبل أفضل ، بعد أن حقَّق له الرئيس الشجاع « أنور السادات » ، ومعاونوه الأكفاء ، العبور العسكرى والسياسى إلى النصر ؟

نحن نتبادل الحكايات ، والنقد ، والنِّكات . . ثم ينفضّ « السّامر » ،

ويمضى كلّ شيء فى طريقه : تستمرّ الأخطاء . . واللامبالاة . . و « الانغلاق » . . والتعقيد !

بدلا من تبادل النقد فى المجالس . . فلْيَعْمَلْ كلٌّ منا على إصلاح ما يملك إصلاحه من أخطاء – ولو صغيرة – فى موقعه ، فما الكبائر إلا مجموعة من هذه الصغائر !

بدلا من تبادل النِّكات فى غير طائل . . فلْنَتَّقِ الله فى بلدنا ، ونصطنع الجدية ولو « اصطناعاً » ، إن صحَّ ما يزعمه أعداؤنا من أن الجدية ليست ، ولن تكون ، من طبعنا !

لَـكَمْ يحزُّ فى نفسى – كلّما دخلتُ موقعاً من مواقع العمل : مكتباً ، أو مصلحة ، أو بنكاً ، أو مجلساً ، أو هيئة – أن أجد العاملين فيه يجتمعون حلقات ، لا هَمّ لهم غير المزاح ، وتبادل النِّكات ، و « التريقة » ؛ والسخرية : من كل الأشياء ، والأشخاص . . حتى من أنفسهم !

إننى أدعو علماء الاجتماع إلى أن يبحثوا ، و « يفتونا » فى أمر هذه الظاهرة الغريبة التى تَفَشَّت فى مجتمعنا : ظاهرة الميل – المغالَى فيه – إلى الهزل ، والمزاح ، والسطحية ، وعدم الجدية ، وإضاعة الوقت فى التفاهات . . !

حتى فى تمثيلياتنا الإذاعية والتلفزيونية ، ومسرحياتنا ، وأفلامنا ، نلاحظ هذه الظاهرة : الإغراق فى الضحك « الأبله » ، والاستمرار فيه ، بلا داع ولا مناسبة !

. . قد يقول قائل إن الضحك إما أن يكون تعبيراً عن سعادة بالغَة ، أو تنفيساً عن شقاء مقيم . .

لكنى غير مقتنع بهذا التفسير ، فقد زرت نحواً من ٣٥ دولة ، اختلطت بشعوبها وأفرادها ، وبعضهم أسعد منّا حالا ، بمراحل . . وبعضهم أتعس منّا ، وأكثر شقاء ومعاناة . . لكنى لم أصادف ، فى أى منها ، عُشْرَ مِعْشار هذا الميل « المَرَضِىّ » إلى الهزل ، الذى نلمسه فى مجتمعنا ، حيث لا يلتقى اثنان إلا ويبدآن حديثهما بتبادل النكات ، أو الإغراق فى الضحك والمزاح و « التريقة » !

فهل من أمل فى « قليل » من الجديّة ، ولو اضطررنا إلى أن نفرضها على أنفسنا فرضاً فى البداية ، و « نتكلّفها » تكلفاً . . حتى نألفها وتصبح طبعاً فينا . . يوماً ما ؟ !

وليست الجديّة التى أدعو إليها هى الاكتئاب ، والتجهُّم ، والقتامة . . بل بالعكس ، فهذه كلها ظواهر « مَرَضيّة » أشَرُّ وأنْكَى من الإغراق فى الهزل . . وإنما الذى أتمنى أن نتعلمه من الشعوب المتحضّرة هو الابتسامة الهادئة - حتى فى مواجهة الشدائد ! - والعمل الدائب فى تفاؤل ، ومرح متّزن ، يفلّ الحديد ويحقّق المعجزات !

وأكتفى من الخواطر التى أثارتها فى رأسى فكرة هذا المقال ، ببضعة أمثلة ، أسردها جزافاً . . بغير ترتيب ولا تنميق :

ابدأ بنفسك !

• كلنا ننتقد حركات « الالتفاف » والعودة من جديد إلى طوابير الجمعيات الاستهلاكية ، لشراء المزيد من السلعة نفسها ، مرة بعد مرة ، بعد مرة !

ننتقد . . ثم نفعل الشيء نفسه !

فلماذا لا يبدأ كل مواطن بنفسه ، ويقاطع - أو فى القليل « يقاوم » ! - شهوة « تخزين » السلع التموينية ، وحرمان غيره منها ؟

• لماذا لا نلغى من قواميس معاملاتنا مع التعساء من البشر الذين وضعتهم الأقدار تحت رحمة « توقيع » أو « قرار » بسيط منا ، هذه العبارة التقليدية التى يتندر بها العالم عنا : عبارة « فوت بكرة » ، ثم « بكرة » ، ثم « بكرة » ! . . بلا داعٍ ، غير إذلال العباد ؟ !

• كانت إسبانيا منذ سنوات فى عِداد الدول « الفقيرة » نسبيًّا ، فقفزت فى أقلّ من عشر سنوات إلى مرتبة الدولة صاحبة أكبر دخل من السياحة فى العالم ، أو الدولة رقم (١) فى هذا المضمار !

ونحن نتفوّق على إسبانيا فى « المعالم السياحية » ، واعتدال الجوّ . . ولكن ينقصنا العَصَبان الرئيسيان فى فنّ اجتذاب السائح :

١ – فعلى مستوى الدولة ينقصنا تعديل قوانين الجمارك والعملة ، ومواعيد السهر ، كما تنقصنا وسائل الانتقال والمواصلات المريحة ، ثم العدد الكافى والنوع المناسب من الفنادق ، والمطاعم ، والمقاهى ، والملاهى – ولو البريئة ! – التى تتيح للسائح أن يقضى وقتاً طيباً بقية نهاره وليله ، بعد عودته من زيارة المناطق الأثرية التى لا تثير أكثر من « ربع » اهتمام سائح اليوم ! . . أو بمعنى آخر لا « تغريه » بزيارة بلدنا إلا بنسبة ٢٥ ٪ فقط !

٢ – وعلى مستوى الفرد – أى موظف المطار ، والجمرك ، والفندق ، والبنك ، وشركة الطيران ، والملهى . . إلخ – تنقصنا ابتسامة الترحيب ، و « المرونة » أو « التيسير » على السائح ، كى نوفر له كل دقيقة من وقته فلا نبددها ، وكل ذَرَّة من أعصابه فلا نتلفها بالتباطؤ و « التعقيدات » ، التى لعلَّ عُشرها من فعل الدولة ، وتسعة أعشارها من فعل الفرد !

كيف نفرض اسم مصر على صحافة العالم !

• على ضوء ما قرأته فى صحف إنجلترا وألمانيا وفرنسا خلال معارك أكتوبر المجيدة ، وقبلها ، وبعدها . . وما لمسته من أساليب تغطية الإذاعات وشبكات التليفزيون فى تلك البلاد وغيرها ، لأخبار بلدنا . . فى الحرب أو السلم . . وما سمعته من المتخصِّصين فى كل هذه المجالات . . تجمعت لدىّ الانطباعات التالية :

١ – إذا أردنا أن تبرز صحافة العالم ووسائل إعلامه أخبارنا فى صفحاتها الأولى – بدلا من أن تهملها ، أو تكتفى منها بسطور ، فى ركن منزو ، من صفحة

غير مقروءة – فعلينا (وهذه مسئولية وكالة أنبائنا فى المقام الأول : « ا . ش . ا ») . أن نراعى روح العصر السائدة اليوم ، فى هذه المجالات ، وهى صياغة الأنباء بلغة « الخبر » لا لغة « المقال » . . مع مراعاة الصدق الكامل – مائة فى المائة – بذكر ما لنا وما علينا ، وعدم إخفاء الحقائق ، ولو كانت فى غير صالحنا ! (لأننا مهما أخفيناها ، فسوف تنقلها وكالات الأنباء الأخرى العالمية ، ولن « ينوبنا » بالتالى غير فقدان الثقة فى أنبائنا ووكالاتنا !) . . فالخبر الصادق الموجز « الجديد » ، الخالى من الحشو والمغالاة و « الإنشاء » ، سيجد طريقه حتماً إلى الإبراز فى مانشيتات الصحف ووسائل الإعلام العالمية كافة ، ولو برغم أنفهم ! . . ولو بحكم مصلحتهم فى السبق الصحفى أو الإذاعى !

٢ – ولكى نفرض أخبارنا على صدر صحف العالم ، علينا أن نُغَيِّر نظرتنا إلى مفهوم « الخبر » فى عصر الفضاء ، فلا نحصر اهتمامنا فى الأخبار السياسية وحدها ، فرُبَّ خبر علمىّ جديد عن بحث فى أحد معامل المركز القومى للبحوث – مثلا – أو خبر اجتماعى طريف عن ذكاء طفل صغير فى قرية ، أو رسم مبتكر لتلميذ فى مدرسة ، تنشره الصحف العالمية فى أبرز مكان من صفحاتها . . فى الوقت الذى تهمل فيه تحقيقاً سياسيًّا طويلا تبرق به وكالة أنبائنا ، أو خبراً سياسيًّا معاداً ، لا ينطوى على جديد !

٣ – وفى صحافة العالم اليوم ، تحتلُّ الصورة ، أو الرسم الكاريكاتورى الذكىّ ، مكاناً ومكانة هامّين . . فليتنا نبعثر مصوِّرينا – الممتازين بالفعل ! – فى جميع المجالات ، والمناسبات – غير السياسية ! – كلّ يوم . . ثم نفرز إنتاجهم ، ونصدّر الصالح والطريف منه إلى وكالات الصور المتخصصة كافة ، فى عواصم العالم – ولو بالمجان ! – فإن كلّ صورة تنشر فى صحيفة أجنبية ، عن أى موضوع ، ويرد فيها ذكر بلدنا ، فى سطر واحد تحتها ، تذكّر العالم بنا ، وبقضايانا السياسية ، أكثر من مائة مقال سياسى بحت !

ولنذكر دائماً أن الدعاية الناجحة لأىّ بلد ، تتحقّق بقدر عدد المرات التى يَرِدُ فيها ذكر هذا البلد بين سطور أى خبر ، أو تحت أية صورة أو « لقطة »

اجتماعية أو فنية . . وكلما نجحنا فى فرض اسم بلدنا على الصحف أو الإذاعات فى أى مجال ، (ولو كان مجال عرض فيلم مصرى فى عاصمة من العواصم الأجنبية !) ازداد وَعْىُ العالم – شعوبه ، ورأيه العام ، قبل حكوماته – بنا ، وبمستقبلنا ، وحاضرنا ، وبالتبعية بقضايانا السياسية ! . . ولنخفِّفْ من التركيز على ماضينا الحضارىّ ، فى مجالات الدعاية السياحية ، فلعلّ تذكير السائح بشمسنا الساطعة ، ودفء جوّنا ، وعيون « حلوان » المعدنية والكبريتية ذات المفعول الناجع فى علاج الروماتزم ، أجدى علينا فى جلب الآلاف من السائحين ، من « التغنى » بأمجاد أجدادنا الفراعنة ، ومن التقوقع فى هذه الدائرة « المستهلكة » دون سواها !

إن الفتى من يقول هـــأنذا ليس الفتى من يقول كان أبى !

نسوا وجود بلدنا على الخريطة !

ولإيضاح وجهة نظرى هذه ، أذكر مثالا حيًّا من الواقع ، لاحظته على مدى العشرين عاماً الماضية ، وفى جميع رحلاتى وأسفارى – ولعلّ الآلاف غيرى قد لاحظوه بدورهم ، بل لست أشكّ فى أن الكثيرين من الطلبة والطالبات الذين سافروا إلى الخارج ، منذ فتحت لهم الأبواب فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ، قد مرّت بهم تجربته « المُرّة » ! – فأينما حللت ، كنت أصادف من يسألنى : من أى بلد أنت ؟ . . فكان يحلو لى أن أختبر ذكاء صاحب السؤال ، فألقى عليه عبء الاستنتاج . . ولدهشتى – وألمى ! – كان السائل يستعرض أسماء عشرة أو عشرين بلداً آخر ، فى جميع قارات الأرض ، ليس بينها اسم مصر ! . . كان يستنتج مثلا وعلى التوالى : الهند ، إسبانيا ، إيران ، إيطاليا ، اليونان ، البرازيل ، العراق . إلخ . وحين يعلن عجزه فى النهاية ، ويلقى سلاحه ، فأقول له : « مصر » . . يستدرك وكأنه سمع ذكر (المريخ) : « آه ، حقًّا ؟ » .

إلى هذا الحدّ كان يندر أن يخطر اسم مصر على بال الناس فى الخارج ، أو يجول بفكرهم ، أو يتردّد على ألسنتهم ! – وإن كانت هذه الظاهرة قد بدأت تتغيَّر خلال معارك أكتوبر ، حين صار اسم مصر وسوريا على كل لسان . . كما لا بد

أن يساهم فى تغييرها – مع مرور الزمن – تزايد عدد المسافرين إلى الخارج من المصريين ، (من الطلبة وغيرهم) ، فى الأعوام الأخيرة . . ويكفى هذا كسباً لنا من حركة سفر الطلبة ، أو سفر المهاجرين إلى امريكا ، وكندا ، وأستراليا . . وهو كسب يذكّر الفرد العادى فى تلك البلاد بأن هناك بلداً له مكانه على خريطة العالم ، اسمه مصر . . وبالمرارة هذا الشعور الذى يحسّه كل مسافر مصرىّ يصطدم بهذا التساؤل عن جنسيته ، وهذا النسيان لوجودنا !

أعود من هذا الاستدراك إلى القول بأن من واجب كل مواطن ، فى موقعه ، أن يسهم فى فرض اسم بلده على صحافة العالم عن طريق التكرار اللحوح ، بالخبر الصادق ، أو الصورة الذكية . . وليكن رائد صانع الخبر – وليس ناقله – أن يحاول جهده جعل الخبر الذى يذكر لمناسبته اسم مصر ، خبراً مشرفاً . . وليس خبراً مُزْرياً !

أفكار سياحية من (الدنمرك)

• وعلى ذكر السياحة ووسائل تنشيطها ، كى تصبح من مصادر الدخل القومى الرئيسية للبلاد ، يحضرنى مثل – من أمثلة جَمَّة ، يضيق عنها هذا المجال – أُهدِى فكرته إلى المهندس إبراهيم نجيب ، وزير السياحة ، ومعاونيه من المسئولين فى هذه الوزارة الشابّة التى ينبغى أن توفّر لها الإمكانيات الكاملة للانطلاق والانفتاح . . وهو مثل يعطى فكرة عن مدى اهتمام الدول المتقدمة بالترحيب بزائريها من السائحين ، وتحقيق التعارف بينهم وبين أفراد شعبها ، بغية ترك أحسن انطباع فى نفس السائح عن البلد والشعب ، ليصبح ذلك – تلقائيًّا ، ودون قصد – أداة للدعاية للبلد الذى زاره ، ولجلب المزيد من الزائرين إليه فى المستقبل ، من بين أصدقائه ومخالطيه :

فقد كنت فى زيارة للدنمرك عام ١٩٥٨ ، وفى أثناء التأشير على جواز سفرى لدى وصولى إلى مطار « كوبنهاجن » ، قُدِّمت إلىّ استمارة مطبوعة كى أملأ خاناتها – إذا أردت – فى ثوان ، بذكر اسمى ، وعنوانى المقرر أو المرجّح فى المدينة ، ثم مهنتى أو تخصّصى ، العملى أو الدراسى . . وكان عنوان هذه الاستمارة

بالإنجليزية هكذا(MEET THE DANES)أى (تعرّف إلى شعب الدنمرك) . . وسألت الموظف عن الغرض من ملء هذه الاستمارة ، فشرح لى الفكرة المقصودة منها : قال إن الدولة فكّرت فى أن تدعو المواطنين الذين يرغبون فى التعرف إلى ضيوف بلدهم من سياح الدول الأخرى ، إلى تسجيل أسمائهم وتخصصاتهم فى سجلّ أعدّ لهذا الغرض . . وقد أقبل الآلاف من سكان العاصمة الدنمركية على تسجيل أسمائهم فى هذا السجل . . وفى كل يوم ، يفرز المكتب الخاص بهذه العملية فى المطـــار حصيلة اليـــوم من الاستمارات الجـــديدة التى يملـــؤها السياح القادمون لتوّهم ، ثم يرسلها إلى أبناء المهنة التى ينتمى إليها كل سائح . . فإذا كان السائح طبيباً – مثلا – ترسل الاستمارة التى بها اسمه وعنوانه ، والمدة التى ينوى الإقامة خلالها فى الدنمرك ، إلى من عليه الدور من الأطباء الدنمركيين الذين استجابوا لنداء الدولة وسجّلوا أسماءهم فى برنامج التعرف إلى السائحين . . فلا يلبث الطبيب المضيف أن يرسل – بمجرد تسلم الاستمارة – دعوة إلى الطبيب السائح ، القادم من أى بلد آخر ، كى يتناول الشاى فى ضيافته وزوجته ، للتعارف ، والترحيب به ، ومعاونته على الاستفادة من الوقت الذى سيقضيه فى بلدهما ، كى يحقّق أفضل نتائج من رحلته . .

وبالفعل . . لم يمض يومان على وصولى إلى كوبنهاجن ، وملء الاستمارة التى قدمت لى فى المطار ، حتى تلقيت فى الفندق بطاقة أنيقة مكتوبة بالآلة الكاتبة ، يدعونى فيها الأديب « فلان ، وزوجته » إلى تناول الشاى معهما فى بيتهما الكائن بشارع كذا فى الساعة كذا من يوم كذا !

وتوجّهت فى الموعد المحدَّد ، فاستقبلنى المضيفان فى مسكنهما الصغير الأنيق ، وقضيت فى ضيافتهما نحو ثلاث ساعات ، تحدّثنا خلالها عن بلدى وبلدهما ، وأذهلتنى معلوماتهما عن مصر القـــديمة ، (وأذكر أنهما أفاضـــا فى الحديث عن مكانة القطط عند المصريين القدماء ، وأطلعانى على كتاب فاخر بالدنمركية ، محلّى بالصور ، عن هذا الموضوع غير المطروق ! . . ولا أنكر أننى أحسست بشىء من الخجل ، لأن معلوماتهما عنه كانت تفوق معلوماتى !) . . ثم سألانى عن مصر

الحديثة ، وشعبها ، وأحوالها . . وحدّثانى عن الدنمرك وأهلها ، وشاهدت معهما فقرات من برامج التلفزيون الدنمركى ، وهما يشرحانها لى ، ويعلقان عليها . . إلخ .

وخرجت من مسكن مضيفىّ فى نهاية الزيارة وأنا أتمنى للبلدى أن ينفذ برنامجاً مماثلا ، يتيح فيه لزائريه من السائحين فرصة « التعرف إلى المصريين » ، للدعاية لمصر ، وتنشيط حركة السياحة إليها . .

لفتات رقيقة من وحى « الوعى السياحى » !

ومثل آخر من أمثلة براعة الدول فى الدعاية لنفسها ولصناعاتها ، وتقدم « الوعى السياحى » لدى أفرادها ، دون تدخل من الدولة :

نصحنى صديق ذات يوم بزيارة مصانع « كارلسبرج » ، التى تعدّ أكبر مصانع للبيرة فى أوربا ، لأرى نموذجاً رائعا للنظافة والتعقيم فى صناعة هذا المشروب الشعبى ، الذى تستهلكه شعوب أوربا كما نستهلك نحن الماء الزلال . وليس هذا مجال وصف الضمانات الهائلة التى توفر فيه لحماية صحة المستهلكين ، ولا مجال وصف ضخامة تلك المصانع ، التى أقيمت فى داخلها محطة سكة حديدية خاصة بها ، تخرج منها القطارات المملوكة لها محمّلة بأطنان من إنتاجها ، لتنطلق منها مباشرة إلى عواصم أوربا كافة ، على الخطوط الحديدية الممتدة بينها ! . . وإنما الذى يهمّنى من الموضوع كله فى مجال « الوعى السياحى » هو هذه « اللفتة » ، البالغة الدلالة : عند دخولى المصنع فى بداية الزيارة – وعلى غير موعد سابق – سألنى مدير العلاقات العامة الذى يستقبل زائرى المصنع كل يوم ، عن جنسيّتى ، كأنما عفواً . . ثم صحبنى متنقلا بى بين أرجاء المصنع الذى يشبه « مدينة » مترامية الأطراف . . حتى أكملنا جولتنا بعد نحو ساعتين ، فدعانى إلى المطعم المخصَّص لموظفيه ، كى يقدّم لى قدحاً من إنتاجه . . وإذا بى أفاجأ برؤية « علم مصرى » صغير يرفرف داخل إناء ، على المنضدة التى جلسنا إليها !

كل هذا والرجل يعلم أننى مجرد سائح يزور بلده ، ولست تاجراً ولا مستورداً لإنتاج مصنعه بحال من الأحوال ! . . ولكن ، هكذا يفهم كل فرد فى الدول

التى نضج فيها الوعى السياحى ، كيف يمارس الدعاية لوطنه فى كل مناسبة ومجال . . بلمسات رقيقة تجذب القلوب ، وتجلب السياح !

واجب الصحافة فى مجال تطوير المجتمع

وأنتقل من حديث السياحة إلى حديث الصحافة ، صحافتنا ، وواجباتها نحو الشعب فى المرحلة القادمة (فى غير المجال السياسى الذى يلقى من المسئولين عن الإعلام ما يستحقّه من عناية وتوجيه) . .

وأول هذه الواجبات فى نظرى أن تتجه الصحافة اتجاهاً إيجابيًّا « ثوريًّا » ، نحو تطوير المجتمع ، وتنوير المواطنين وتثقيفهم . .

تطوير المجتمع وتنوير المواطنين ، بمحاربة البدع والتقاليد البالية المترسِّبة فى أعماقنا من عصور التخلّف ، والتى لا مثيل لها فى أى بلد متحضر . . ويكفى مثالا عليها بدعة « صفحة الوفيات » فى جرائدنا اليومية – والتى استشرت « واستفحلت » إلى صفحتين وثلاث فى بعض الأيام ! – ولعلها استغلال تجارى ذكى من مديرى الصحف ، لغريزة اجترار الأحزان التى ورثناها عن أجدادنا المصريين القدماء ! . وإلا فهل يدلّنى أحد على مثيل لها فى صحافة أى بلد آخر من بلاد العالم المتقدمة ؟

فى كل بلاد الأرض تكتفى أسرة الفقيد بإبلاغ الأقرباء والخاصة بطريق التلفون ، كى يشتركوا إذا استطاعوا فى تشييع الجنازة . . أما من هم أبعد من الأقرباء صلةً بالمتوفى ، كأصدقاء الأسرة ومن إليهم ، فتكتفى بإبلاغهم النبأ بعد التشييع ، لمجرد العلم ، ببطاقة مطبوعة ترسلها إليهم بالبريد . .

أما نحن – بتحريض من صحافتنا – فنجعل من المناسبة الحزينة ، الوقورة بطبيعتها ، فرصة للقيام بـ « مظاهرة » نتفاخر فيها بالحَسَب والنَّسَب ، ونملأ ربع صفحات الجريدة اليومية بأسماء ومناصب كل من يمتُّ إلى الفقيد بصلة ، من قريب أو بعيد . . ونتبارى فى إطالة النعى و« مطّ » سطوره حتى يشغل أكبر مساحة ممكنة من الجريدة ، تدليلا على مكانتنا الاجتماعية ومكانة فقيدنا . . ثم نعيد الكرة

بعد أيام لتوجيه الشكر إلى المعزين ، فنستعرض أسماء كل من يعنّ لنا أن نتناهى بتعزياتهم . . ثم تتكرّر القصّة فى ذكرى الأربعين – وهى تقليد مصرىّ قديم أيضا . آن لنا أن نتخلص من طقوسه الجنائزية ! – ثم يتنافس أفراد الأسرة فى إظهار بلاغتهم الإنشائية بمناجاتهم الفقيد فى الذكرى السنوية الأولى ، فالثانية ، فالثالثة . وهَلُمَّ جرًّا . .

دلّونى على بلد يحدث فيه هذا ، غير مصر ! . . وصحافة تفسح صفحاتها لهذه التقاليد البالية غير صحافة مصر ! . . وإلاّ فأولى بنا وبصحافتنا أن نحارب هذه البدعة ، أو فى القليل نقاوم إغراء « حب الزهو » الذى يمليها ، إن لم يكن بجرّة قلم ، فبالتدريج . .

ولست أجهل أن هذا الباب ، بل هذه الصفحات ، باتت من أكبر مصادر الدخل وموارد المال لجرائدنا ، ولكن . . لو كنت مكان الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية ، لعوضت الصحف عن هذا المورد الغزير ، من أى بند من بنود الميزانية المخصصة للإصلاح . . وترشيد المجتمع !

. . والتثقيف بعد التنوير

. وبعد هذه الكلمة عن واجب الصحافة نحو تطوير المجتمع وتنوير المواطنين ، يجىء دور الصحف فى التثقيف العام . . ومظهره الأول الذى ينقص صحافتنا – مع الأسف الشديد – هو تخصيص ولو « نصف عمود » كل يوم ، وصفحة أو صفحتين من العدد « الأسبوعى » لكل جريدة ، لنشر تقييم موضوعى « نزيه » للكتب الجديدة التى تصدر فى بلدنا وبلاد العالم الأخرى . . وتقييم مماثل – غير خاضع لدوافع الدعاية والإعلان – للأفلام السينمائية الجديدة ، وأهم برامج التلفزيون والإذاعة ، مثلما تفعل صحف كل بلاد العالم المتقدمة . . بحيث يكون هذا الباب دليلا صادقاً للمواطن ، يرشده إلى ما يستحق أن يقرأه ويشاهده ويسمعه ، لتثقيف عقله وعقول أهل بيته . .

الحل الأمثل . . لأزمة النشر !

• ومن مجال الصحف إلى مجال « الكتب » ، يغدو الحديث ذا شجون ، مثيرة للأشجان حقًا ! . . وحسبي هنا أن أقتبس من إحدى الدول التي زرتها في العام الماضي – وهي « المجر » – فكرة كفيلة بإيجاد حل لأزمة النشر التي وصلت إلى مرحلة الاختناق في « عنق الزجاجة » ، بسبب عوامل عديدة متشعبة ، ليس هذا مجال شرحها ، وإن كان قاسمها المشترك الأعظم في الواقع ليس هو أزمة الورق – فهذه لا يزيد عمرها على عام وبضعة أشهر – وليس هو نقص إمكانيات ناشري القطاع الخاص . . ولا هو بيروقراطية و « لجان » ناشري القطاع العام . . وإنما القاسم المشترك الأعظم في أزمة النشر عندنا يكمن في اختلال « اقتصاديات الكتاب » ، أي العجز عن الموازنة : بين تكلفة إصداره ، وبالتالي ارتفاع سعر بيعه ، في كفة . . وبين نقص « القدرة الشرائية » على اقتنائه ، وضعف « رغبة » الفرد في شرائه ، في الكفة الأخرى !

. . . وهي لعمري « معادلة صعبة » ، ليس لها غير حلين عمليين :

١ – فبالنسبة لنقص القدرة الشرائية عند القارئ العادي نتيجة لارتفاع الأسعار (أسعار الضروريات المعيشية ، وأسعار الكتب ، معاً) ، فالحل الأمثل هو أن نطبق الفكرة التي اتبعتها « المجر » ، حيث تشترى الجهة المشرفة على المكتبات العامة – أي دور الكتب – من كل كتاب جديد يصدر فيها أربعة آلاف نسخة لهذه المكتبات التي تنتشر في طول البلاد وعرضها ، والتي توجد مكتبة واحدة منها على الأقل في كل قرية ، وتوجد عشرات منها في مختلف الأحياء بكل بلدة أو مدينة . ولو طبّقنا هذا النظام عندنا لاستعضنا عن هذه المكتبات العامة – إلى أن توجد بهذا العدد الضخم – وحدات الاتحاد الاشتراكي ، والثقافة الجماهيرية ، والمدارس الثانوية . .

وحين سألت رئيس اتحاد الناشرين في بودابست : « إذا أتيح للقارئ أن يقرأ الكتاب بالمجان في المكتبات العامة على هذا النحو ، أفلا يؤدي ذلك في

ذاته إلى الإقلال من فرص بيعه بعد ذلك فى الأسواق ؟ » . كان جوابه الفورى : « بالعكس . فلقد أثبتت التجربة أن الكتاب الذى تتاح الفرصة لقراءته مجانا فى المكتبات العامة ، يزداد الإقبال على شرائه بعد ذلك ، كى يهديه مَنْ أعجبه إلى أصدقائه فى أعياد ميلادهم ، أو يقتنيه فى مكتبته الخاصة ، حرصاً على الاحتفاظ به فى متناوله أو متناول أهل بيته على الدوام ! »

وإذا علمت أن بيع هذا العدد من النسخ للمكتبات العامة يغطى نفقات طبع أى كتاب ويزيد ، بحيث يضمن الناشر سلفاً أنه لن يخرج خاسراً من أية عملية نشر ، وبحيث تكون حصيلة بيع أية نسخة للجمهور بعد هذا محققة لربح مؤكد ، أدركت السبب فى انتعاش حركة النشر فى تلك الدولة الصغيرة نسبياً ، التى يقلّ تعداد سكانها عن « ثلث » تعداد سكان بلد كمصر - إذ لا يصل إلى أحد عشر مليوناً - ومع ذلك فهى تنشر فى العام الواحد (حسب إحصاء عام ١٩٧٢) نحو ستة آلاف وستمائة كتاب ، طبع منها فى العام المذكور نحو ٧٢ مليون نسخة . . أى أضعاف أضعاف ما يصدر ويطبع فى مصر !

وفضلا عن تلك الآلاف الأربعة من النسخ التى تشتريها المكتبات العامة من كل كتاب يصدر هناك ، فإن أجهزة الإعلام كلها - كالتلفزيون والإذاعة تذيع ضمن برامجها اليومية فقرات للدعاية للكتب الجديدة عن طريق تقييمها والتعريف بها ، كما تسمح بالإعلان الصريح عنها مقابل أجور رمزية تافهة .

ولو أمكن أن تأخذ مصر بمثل هذا الحل ، لرحَّبت دور النشر عندنا بأن تنشر فوراً أى كتاب يقدم إليها من أى مؤلف . . ولانتهت بذلك « أزمة » النشر !

كتب تستحق أن تلغى من المدارس فوراً !

٢ - أما بالنسبة لتنشيط « شهية » القراءة عند الفرد ، كما تصبح رغبة ملحة فى اقتناء الكتب ومطالعتها ، فذلك يقتضى غرس هذه الهواية فى نفوس النشء منذ الطفولة والصبا الباكر . . وعبء هذه المسئولية يقع على عاتق ثلاث جهات ، لا رابع لها : البيت ، والمدرسة ، ووزارة التربية والتعليم . .

• فى البيت ينبغى أن يتعاون الوالدان على ترغيب طفلهما فى الاطلاع والقراءة منذ نعومة أظفاره ، ويربيا فيه عادة اقتناء الكتب والمحافظة عليها ، ويخصصا له ولو رفًّا صغيراً يكون نواة لمكتبة خاصة به ، تكبر وتنمو معه وهو يكبر وينمو !

• وفى المدرسة ينبغى أن تكون من أولى مهام المعلم — من الروضة إلى الجامعة — أن يغرس هواية القراءة فى تلاميذه ، ويشجعهم عليها ، ويكافئهم على ما يقرءونه خارج المقرر بوضع درجات إضافية يخصّ بها من يستجيب لهذا التوجيه . . كما يستطيع واضعو برامج التعليم أن يخصصوا نصيباً من الدرجات فى « المجموع » للقراءة الحرّة ، بإشراف مدرسى اللغة العربية مثلا .

• أما مسئولية وزارة التربية والتعليم فهى أن تلغى — بجرة قلم ! — جميع كتب المطالعة والأدب والنصوص الحالية التى تدرّس لأبنائنا فى جميع مراحل التعليم الابتدائى ، والإعدادى ، والثانوى ، بعد أن تكلف لجاناً من مستويات مختلفة تماماً عن اللجان التى اختارت تلك الكتب ، باختيار بدائل لها يضعها مؤلفون ذوو أساليب عصرية جذابة ، تجمع بين المادة الرصينة والقالب المشوّق الذى يستأثر بلب التلميذ ويحبّبه فى لغته العربية بدلا من أن ينفّره منها ، كما يحدث حاليًّا !

. . مؤلفون يعرفون كيف يختارون للمطالعة مقتطفات من أجمل ما كتب كتاب العربية ، فى جميع العصور ، فى مكان المقتطفات التى تدرس حاليًّا ، والتى تعدّ من أقبح وأسمج ما كتب كتّاب العربية وشعراؤها !

وقد أتيح لى أن ألمس الفوارق الشاسعة بين صياغة الكتب الحالية المقررة فى مدارسنا ، وبين صياغة ومختارات كتب المطالعة التى تدرس فى مدارس كل من فرنسا وإنجلترا ، حين كلفنى المجلس الأعلى للآداب والفنون منذ أشهر بدراسة هذا الموضوع . . فأذهلتنى جاذبية مواد كتبهم المخصّصة للمطالعة فى المدارس ، بالقياس إلى سماجة كتبنا . . وأدركت سرَّ الانحدار المخيف الذى أصاب لغة شبابنا فى السنوات الأخيرة ، وركاكة أساليبهم فى الكتابة والتعبير . . ولم أدهش لضعف الوعى القرائى عند أجيالنا الجديدة ، وانصراف أبنائنا وبناتنا فى هذه الأيام عن المطالعة ، وعن اقتناء الكتب بشغف ونهم كما كانت الحال فى الماضى . .

النزعة المحلية تكتسح مجالى المسرح والسينما

وإذا انتقلنا من عالم الصحافة والكتب إلى عالم السينما والمسرح ، فماذا نجد ؟ وماذا ينبغى أن يتحقّق فى هذين الميدانين من « انفتاح » على العالم ؟

نجد أن الاتجاه إلى « المحلية » ما يزال سائداً ، سواء فى مجال المسرح أو السينما :

فنى مجال المسرح توقّف – أو كاد – تقديم المسرحيات العالمية المترجمة أو المقتبسة عن أساطين مؤلفى المسرح ، سواء المعاصرون أو المنتمون إلى أجيال سابقة . . فمنذ عرضت مسرحيات « الخال فانيا » و « المفتش العام » و « زهرة الصبار » ، وإحدى مسرحيات « لوركا » . . لا أذكر أننا شاهدنا فى السنوات الأخيرة مسرحيات أجنبية من التراث المسرحى العالمى !

وفى السينما ، زحفت الأفلام المصرية فاحتلت أكثر دور العرض الكبرى ، ولعشرات الأسابيع – بل الأشهر المتوالية ! – وتقلّصت الأفلام الأجنبية ذات المستوى الرفيع ، فلم نعد نشهد منها طوال العام أكثر من بضعة أفلام قليلة ، ربما يقل عددها عن العشرات من الأفلام « الهمجية » المسماة أفلام « الكاراتيه » !

وإذا كانت حماية صناعة السينما المصرية واجباً على الدولة ، فى الحدود التى يتطلبها النهوض بهذا الفن ، وتأمين المشتغلين به على أرزاقهم . . فإن على الدولة واجباً آخر نحو مئات الآلاف من المواطنين المثقفين ، المتعطشين إلى متابعة ركب الحضارة وموكب الفن السينمائى العالمى ، فى مختلف مدارسه واتجاهاته . . ولست أغالى فأطالب بأن نجارى فى مجال المسرح عُشر ما يعرض على خشبة مسارح لندن وباريس من مسرحيات رائعة ، عصرية وكلاسيكية على السواء . . ولا أطالب بأن نجارى فى مجال السينما سيل الأفلام الجبارة التى تغمر دور السينما فى مدن أوربا وأمريكا . . وإنما حسبى أن أردِّد مطالبة مثقفينا للسلطات بشىء من الانفتاح على « عالم » السينما الأجنبية . . فليس كل المثقفين تتاح لهم فرصة السفر إلى الخارج كل عام كى يمتّعوا أبصارهم – بل أذهانهم – بالجرعة الثقافية الدسمة التى يحتويها

كل فيلم من مئات الأفلام الأجنبية ذات المستوى الرفيع التى تعرض فى جميع مدن أوربا وأمريكا ، بل التى يعرض أكثرها فى جارتنا العربية الشقيقة لبنان . .

ولكم يحزّ فى النفس – ومن واقع تجربتى الخاصة فى صباى الباكر – أن القاهرة التى كانت تشهد فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فى دار سينما الكورسال بشارع عماد الدين (فى مكان مسرح محمد فريد حاليًّا) ، موسماً كاملا – يمتد طوال العام – من الأفلام الفرنسية الممتازة التى كان يتألق فيها نجوم السينما الفرنسية فى تلك الحقبة من أمثال « هارى بور » ، و « جابى مورلاى » و « ميشيل مورجان » ، والمؤلف الممثل العبقرى « ساشا جيترى » . . لا تشهد الآن من عشرات الأفلام الجديدة التى تعرض فى فرنسا كل « أسبوع » ، سوى فيلم واحد فى « العام » ، للممثل الكوميدى « لويس دى فونيس » !

وأملى كبير فى أن يستجيب الوزير الأديب « يوسف السباعى » لهذا المطلب ، فيستطيع التوفيق بين حماية صناعة السينما فى مصر ، وبين حماية أذهان ونفوس الأجيال الجديدة – على الأقل – من أن يعلوها صدأ الحرمان من الثقافات العالمية الرفيعة ، فى هذا المجال . .

والله ولى التوفيق .